كثرة المخالفات الواردة في تقارير الجهات الرقابية تؤكد سوء الإدارة

العدساني: تضخم الحسابات والعطايا والمساعدات المقدمة من الحكومة للنواب قمة في تعارض المصالح

رياض العدساني
لمشاهدة الفيديو

قال النائب رياض العدساني انه فيما يخص قضية تضخم الحسابات والعطايا للنواب والمساعدات التي تقدم لهم من السلطة التنفيذية هي قمة في تعارض المصالح، وبالتالي يجب التصدي لهذا الأمر.

وتابع العدساني: أود ذكر قضايا حدثت، ففي مجلس 2009 وحينما تضخمت حسابات النواب، لم اقل إنها قضية سابقة إنما أثرتها في هذا المجلس وبكل البيانات وكيفية تضخم الحسابات ومن استلم ومن أعطى بالأرقام والاسماء، وأيضا في المجلس الحالي حينما تضخمت حسابات بعض النواب ألزمت الحكومة بتحويل الملف إلى النيابة دون أن أهادن أو أتراخى إنما اصررت على تحويل الملف إلى النيابة وتم ذلك.

وزاد العدساني: وفي مجلس 2013 خرج نائب بالعلن وذكر انه أخذ أموالا من رئيس الوزراء وقدمت استجوابا في حينها وما زلت أتابع القضية، ولا توجد قضية سكت عنها، كل القضايا إما وجهت فيها استجوابا أو تم تحويلها إلى الجهات القانونية ومنها النيابة والأصل في ذلك تحقيق المحاسبة الحقيقية، ولا تهادن السلطة التشريعية السلطة التنفيذية وتحقيق المصلحة العامة هو الأساس وليس المصلحة الشخصية وإضعاف الرقابة البرلمانية.

وقال العدساني النقطة الأهم كلما ظهرت قضية تضخم حسابات وعطايا نجد الحكومة تقف مع الطرف المستلم ولا تقف مع من يريد تحقيق المصلحة العامة، بل تذهب الحكومة لإغراقه في القضايا، وتستخدم أجهزة الدولة بسوء من اجل الفساد والإفساد لغاية تحقيق المصلحة الشخصية الحكومية، هذا قمة الفساد واستغلال المنصب.

وتابع العدساني: كلامي موجه لسمو رئيس مجلس الوزراء وكل الوزراء والجهات المعنية جهاز أمن الدولة التابع لوزير الداخلية ووحدة التحريات المالية التابعة لوزير المالية، الذي كان يجب عليهم تحويل ملف قضايا تضخم حسابات النواب السابقين والحاليين إلى النيابة، ولم يحولوا الملفات إلا حينما هددت بالاستجواب هذا دليل على تقاعس وتراخي وتهاون الحكومة، وكلما تمت اثارة قضية أموال الحكومة تمارس دورها السيئ بالوقوف مع المستلم، والمفروض عليها تطبيق المادة 17 من الدستور للأموال العامة.

وأضاف العدساني: عندما ذكرت ما ذكره احد النواب السابقين في الصحافة ووسائل الإعلام بأنه استلم أموالا من رئيس الوزراء تقدمت بشكوى، وأتى تقرير المباحث كيديا وبه تغيير للحقائق، هذا ما حصل معي فكيف سيحصل مع المواطن والوافد، ومن سيأخذ حقه؟ نحن هنا نأخذ حق المواطن والوافد البسيط ونرفع الظلم عنهم.

وقال العدساني: من المفترض على وزير الداخلية ألا يوصل لي رسائل عبر النواب بتشكيل لجنة تحقيق وسأبحث واعدل وكأنه ينتظر مني اتصال أو أراسله، أقول له الزم ما على الإنسان كرامته وعزة نفسه ولا يتوقع أني أهادنه أو أراسله وعليه تحقيق المصلحة العامة حسب النصوص واللائحة وما يحكمه ضميره، فإذا حصل مثل هذا الأمر خطأ في تقرير النيابة للمواطنين والمقيمين وتم إرسال التقرير للنيابة والمحاكم من يتحمل ذلك؟

وتابع العدساني وجهت استجوابا لوزير المالية عن صندوق الموانئ وفتحت هذا الملف وهناك من هو احرص مني على هذه القضية وأنا أكملت وبينت تجاوزات هذا الصندوق الاستثماري المالية والإدارية، لم ولن اسكت عن أي قضية تتعلق بالمال العام.

وأضاف العدساني الحكومة تهدف إلى إرهاب المواطنين من خلال تحويل النواب، أقول لها لن نسكت فقد حولت ملفين لوزير الخدمات عن الموانئ ولوزير المالية عن التأمينات وتم تحويل هذه الملفات إلى الجهات القانونية، وفي المقابل الحكومة سلبية ومتهاونة في قضية «الرجعان الذي سرق الكويت» وهي من أخرجته عبر الحدود وهربته وهذا اكبر دليل على وقوفها مع المتجاوز، كل هذه القضايا يتحملها رئيس الوزراء.

وتابع العدساني استخدام أجهزة الدولة لخضوع النواب قد ينفع مع غيري ولا ينفع معي وسوف اشدد وأحاسب كل من هو متقاعس من الوزراء وحتى رئيس الوزراء الذي يشرف على هذه الحكومة المتمادية المتقاعسة المتخاذلة المخالفة، بعض النواب يهادنون وزير الداخلية ويقولون له «أنت دينمو المجلس» انا أقول دينمو المجلس سوف يتحاسب وعليه ان يملك الشجاعة وصعود المنصة بجلسة علنية، وعدم اللجوء لإغراق النواب بالقضايا الصحافية، يجب عليه إعطاء كل ذي حق حقه، فمن غير المعقول نقل 14 ضابطا من اجل ترقية ضابط محسوب على احد النواب، طلبت منه معالجة قضية التعيينات ووعدني ولكنه اخلف بوعده.

وزاد العدساني اكثر من مره امنحه الفرصة وثبت ذلك في بند الضيافة الذي نتج عنه عودة الأموال المسلوبة الى خزينة الدولة ومحاسبة المتورطين، غير معقول ما يحصل بالحدود وكأن الدولة وكالة من غير بواب، احذر الوزير، فهل دورنا اليوم معرفة كيف يدير وزارته؟ على رئيس الوزراء تطبيق ما نص عليه الدستور، هذا الوزير يحاول ان يهادن النواب على معاملات، الفرق بينك يالجراح وبين الاستجواب «شعره» احمد ربك نحن في فترة الصيف.

وقال العدساني: صاحب الحق سلطان، سوف أتصدى لهم ولن اخضع، البلد من تراجع الى تراجع لا تنمية وانتشار الفساد وهدر في الميزانية العامة ومس دخل المواطنين ومن جيوبهم لمعالجة أخطاء الحكومة التي لديها «راسين وكل راس على حدة» هذا يبين انه لا يوجد تجانس حكومي، واستخدام أجهزة الدولة بحجة اضعاف الرقابة وإيصال رسالة لباقي النواب بانه «انظروا ماذا حصل لرياض العدساني، لأنه فتح القضايا «ندجه» في قضايا ثانية»، انتظروا ما سيحصل للجراح في الاستجواب، وعلى رأس أولويات المحاسبة رئيس الوزراء الذي عليه تحقيق الرفاه للمواطنين كافة والقضاء على الفساد والمفسدين.

وتابع العدساني: كثرة المخالفات الواردة بتقارير الجهات الرقابية تؤكد سوء الإدارة الحكومية التي يتحملها رئيس الوزراء، بارتفاع عدد طوابير الانتظار للوظيفة وتردي الرقابة المالية، على رئيس الحكومة تحمل مسؤولياته ووزير الداخلية لا يعتقد انه محصن ووضعه سيكون صعبا في حال تم تقديم الاستجواب.

..ويطالب الحكومة بتطوير شركة الدرة للعمالة المنزلية وخفض أسعارها

دعا النائب رياض العدساني الحكومة إلى استغلال فترة الصيف في تطوير شركة الدرة للعمالة المنزلية وجعل الأسعار تنافسية. وأكد العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة ضرورة الرد على أسئلته البرلمانية التي قدمها فيما يخص شركة الدرة، مشيرا إلى أنه سيستجوب الوزير المعني في حالة التهرب من الرد على الأسئلة.

وأضاف أنه طلب عبر سؤال برلماني تزويده بالميزانية والحساب الختامي للشركة لتبيان في أي عام تمت التجاوزات وذلك لتحقيق المصلحة العامة، داعيا المدير العام للشركة إلى تقديم التجاوزات إلى النيابة وفقا للصلاحيات الممنوحة له.

وأوضح أن السؤال البرلماني إذا قدم فمن المفترض أن ترد الحكومة عليه وليس رئيس مجلس إدارة شركة الدرة، مشيرا إلى أنه يملك الدليل والبرهان على التجاوزات.

ودعا العدساني إلى رفع الظلم عن الموظفين في جميع قطاعات الدولة سواء في المؤسسات أو الوزارات الحكومية والشركات التي تساهم فيها الحكومة.

الدلال: هل دُرست صعوبات الانتقال من الجامعة إلى «الشدادية»؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته: مع أهمية الانتهاء من انجاز جامعة الشدادية، إلا أنه يدور لغط كبير بشأن توقيت انتقال جامعة الكويت إلى مباني الشدادية الجديدة، واللغط يدور فيما يتعلق باستعداد المباني الجديدة والإدارة على استيعاب الطلبة والكليات والهيئة التدريسية والإدارية، كما يدور اللغط بشأن مدى استعداد الشوارع المؤدية إلى منطقة الشدادية لاستيعاب أعداد أكبر من المرتادين للوصول إلى مباني جامعة الشدادية اضافة إلى وجود نواقص أخرى قد تساهم في صعوبة الانتقال المرتقب إلى جامعة الشدادية.

وطالب بإفادته وتزويده بالآتي:

1ـ هل قامت الإدارة الجامعية ووزارة التعليم العالي بدراسة الصعوبات والعقبات التي تواجه عملية الانتقال من مباني جامعة الكويت الحالية إلى مباني الشدادية وعلى الخصوص؟

يرجى إفادتي عن الآتي:

أ ـ وجود مبان ما زالت قيد الإنشاء ولم ينته منها في مبنى الشدادية وأثره على الطلبة والعاملين في المباني الجاهزة.

ب ـ مدى الاستعدادية والجاهزية اللوجستية للمباني القائمة في جامعة الشدادية لاستقبال الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.

ج ـ مشاكل وصعوبات تتعلق بوجود مواقف سيارات قريبة من المباني الجامعية في الشدادية والصعوبة التي تواجه الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من ذلك.

د ـ الصعوبات والعقوبات المرتبطة بحركة المرور إلى منطقة الشدادية والوصول إلى مباني الشدادية، كما هو متوقع أن تكون حركة المرور صعبة في الدائري الخامس والدائري السادس وأثر ذلك على العملية التعليمية في جامعة الكويت في الشدادية.

هـ ـ عدم وجود مختبرات علمية مجهزة في موقع جامعة الكويت بالشدادية، وهو ما يمثل صعوبة في عملية الانتقال بين موقع المباني الحالية لجامعة الكويت ومباني جامعة الشدادية.

2ـ هل توجد خطة تنفيذية لعملية الانتقال مع رجاء تزويدي بنسخة منها، كما يرجى تزويدي بخطة الأيام الاولى لبدء الدراسة جامعة الكويت في الشدادية في الفصل الدراسي المقبل وفق رؤية جامعة الكويت ووزارة التعليم العالي؟.

3ـ ما صور التعاون والتنسيق القائمة بين وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت وبين وزارة الداخلية (المرور ـ الأمن العام) بشأن عملية الانتقال والمرور والطرق وأمن الجامعة؟.

الغانم يهنئ ساحل العاج بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية ساحل العاج أمادو سوماهورو ورئيس مجلس الشيوخ جينوت أهوسو ـ كواديو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الموزري: لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق الغزو؟

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك قال في مقدمته: بما أن سمو أمير البلاد عينكم كرئيس للوزراء وفقا لنص المادة 56 من الدستور «يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء.....». وبما أن المادة من الدستور 123 حددت وأكدت هيمنة مجلس الوزراء ورسمه للسياسة العامة للحكومة التي يترأسها سموكم والتي جاء في نصها «يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية». وبما أنكم تتولون رئاسة مجلس الوزراء، كما أكدت المادة 127 التي نصت على «يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة». وطالب بتزويده بالآتي:

ـ لماذا تتعمد الحكومة في سياستها ونهجها عدم توثيق وأرشفة ونشر أحداث الغزو العراقي ولماذا تحاول الحكومة إلغاءه من الذاكرة والتاريخ فهذا الذي غزا وطننا حاول مسح اسم دولة الكويت كاملة من الوجود لمدة تقارب السبعة أشهر وقتل وشرد شعبها ودمر بنيتها وحرق آبار النفط ولوث البيئة في الدولة؟

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم ذكر مواقف الشعب الكويتي ومقاومته القتالية الشرسة والمعنوية الصلبة للاحتلال وقيام الكويتيين في الخارج بالمشاركة في المؤتمرات الرسمية والشعبية والمظاهرات في كل المحافل الدولية للدفاع عن الكويت وأسرة الحكم، وتمسكه بالعهد الذي بينه وبين الأسرة والتأكيد لكل دول العالم على تمسكه بالأسرة واستمرارها في الحكم؟

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق وتحاول الإلغاء من التاريخ بطولات رجال الجيش البواسل من سلاح الجو الطيارين الذين قاموا بالتصدي للغزاة بالرغم من القدرات المحدودة الذين دمروا الارتال العراقية من دبابات وناقلات جنود في الساعات الأولى من اجتياح البلاد وأوقعوا الخسائر الفادحة بآليات وجنود الغزاة الغاشمين.

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق وتحاول الإلغاء من التاريخ بطولات رجال الدفاع الجوي الذين أسقطوا أكثر من 35 طائرة بأنواعها ما بين مقاتلة حربية وعمودية (هيليكوبتر).

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق وتحاول الإلغاء من التاريخ بطولات رجال القوة البرية الذين تصدوا خلال مواجهة العدو في بعض المعارك مثل معركة الجسور والتي دمروا خلالها عشرات الدبابات وناقلات الجنود العراقية بالرغم من قلة أعداد رجال الجيش الكويتي البواسل وقلة تجهيزاتهم العسكرية وضعفها مقارنة بإمكانيات جيش الغزاة الغاشم.

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق وتحاول الإلغاء من التاريخ بطولات رجال الجيش والحرس الوطني والشرطة الذين قاوموا المحتل في المنطقة العسكرية الجيوان والذين تصدوا بقدراتهم المحدودة جدا (كما وكيفا) ومنعوه لأكثر من 30 ساعة من الدخول الى وزارة الدفاع ومعسكر الحرس الوطني وأوقعوا مئات القتلى والجرحى والأسرى في صفوف العدو الغازي الغاشم؟

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق وتحاول الإلغاء من التاريخ بطولات رجال الإطفاء الذين انشغلوا على مدار الساعة في إطفاء الحرائق وإنقاذ الأرواح؟

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق وتحاول الإلغاء من التاريخ بطولات المواطنين وبعض الاخوة الوافدين الذي قاموا وتولوا تشغيل محطات الكهرباء والماء لضمان عدم انقطاع الكهرباء والماء يوما واحدا عن الصامدين طيلة فترة الغزو الغاشم؟

ـ لماذا تتعمد الحكومة عدم توثيق وتحاول الإلغاء من التاريخ بطولات الأطباء والجهاز التمريضي ورجال الإسعاف الذين عالجوا الجرحى وحرصوا على صحة وعلاج الناس طوال فترة الغزو الغاشم وغيرها من البطولات التي لم يسجل التاريخ مثيلا لها حول العالم؟

ـ لماذا لم تقم الحكومة بتوثيق ونشر أحداث الغزو العراقي الغاشم ومواقف الشعب الكويتي وتدريسه في مناهجنا الدراسية والتذكير بها سنويا في وسائل إعلامنا محليا وعالميا لكي تعرف الأجيال الحالية والقادمة تفاصيل كل أحداث فترة الغزو الغاشم ولتكون نبراسا تقتدي فيه الأجيال بأفعال آبائهم وأجدادهم ولكي يعرفوا أن الكويتيين الشرفاء المخلصين الذين ضحوا بأرواحهم لأجل الوطن وأن الوحدة الوطنية ومقاومة الاحتلال الغاشم كانت من أهم الأسباب بعد فضل الله سبحانه وتعالى في تحرير الكويت وعودتها الى أهلها ولتكن اليابان مثالا يقتدي به فبالرغم من علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية وعلى الرغم من مرور عشرات السنوات على إلقاء أميركا القنابل النووية على هيروشيما فإن اليابان وثقت هذا الحدث وخصصت له ذكرى سنوية أليمه وبالوقت نفسه تقوم الولايات المتحدة الأميركية بالتذكير بالهجوم الياباني على ميناء بيل هاربر ولتكن أيضا فرنسا ودول أوروبية أخرى مثالا يحتذى فبالرغم من انضمام أغلب الدول الأوروبية الى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي إلا أنها تحتفل سنويا بالانتصار على ألمانيا العضو في المجموعة الأوروبية نفسها لكنها لا تتجاهل ما حصل لأوطانها وشعوبها؟

فما أسباب هذه السياسة العامة لحكومة الكويت التي تحاول مسح وإلغاء وعدم توثيق حدث مأساوي وكارثي جلل في تاريخ الكويت عرفنا خلاله كل التفاصيل؟